### موصلي: قرار مهم.. لكن يخشى من غياب الرقابة

## الحكومة تطلب من «الصناعة» تمويل مشاريعها بسندات خزينة

| هناء غانم

طلبت رئاسة مجلس الوزراء من وزارة الصناعة تمويل مشاريعها الاستثمارية التنموية عبر سندات خزينة خاصة بهذه المشاريع، وعممت هذا الطلب على عدة جهات اقتصادية أخرى.

وركزت الحكومة في طلبها على أهمية أن تكون المشاريع الاستثمارية المقترحة لها الأولوية وذات جدوى اقتصادية بعد التنسيق مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي، متضمنة حجم التمويل المطلوب للمشروع وعمره والعائد المتوقع من إنجازه وتدفقاته النقدية المتوقعة ونسبة التمويل بالقطع الأجنبي من إجمالي حجم التمويل المطلوب.

وصرّح الخبير في الأسواق المالية الدكتور سليمان موصلي لـ«الوطن» بأن غاية إصدار هذه السندات تأمين التمويل للمشاريع الحكومية، موضحاً أن لجوء الحكومة لإصدار قرار كهذا له هدفان، الأول يتعلق بسحب السيولة من الأسواق، والثاني تمويل نشاط ما.

وأشار إلى أن الفكرة المهمة هي ليست تمويل أي مشاريع، وإنما المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية التي تحقق ريعية، ما ينعكس إيجاباً على الحالة الاقتصادية، لافتاً إلى أن المشكلة بالأوراق المالية الحكومية أنه لا يوجد عليها آلية رقابية، أي إنه غير مضمون كيف يتم صرف حصيلة تلك السندات، واستخدامها ضمن ما تم الاتفاق عليه، فقد تؤخذ المبالغ لتمول مشاريع، على حين في الحقيقة تذهب لتمويل عجز أو مصاريف جارية، لأنه لا يوجد أي ضمانة لاستخدامها ضمن الهدف المحدد، وما نأمله أن تكون هذه المرة ممولة للمشاريع التنموية كما هو القرار، وإلا أصبحت غير مجدية.

وأشار إلى أنه يتم العمل حالياً على إصدار أوراق مالية على شكل صكوك إسلامية، وحاليا يتم التجهيز لإصدار قانون خاص بها، وهذه الصكوك ضمنها آلية رقابية على الأموال التي يتم ضخها بالمشروع، وإذا لم توظف الأموال بشكل جيد فالعائد المالي يكون قليلاً هنا تم ربط العائد بالمشروع.

وبين موصلي أن الغاية من إصدار السندات قد تكون أيضاً تنشيط سوق الأوراق المالية الحكومية، والذي كما هو معرف سوق غير نشط، وهذا بالتأكيد هدف جيد ويتقاطع مع إقامة أنشطة استثمارية.

وتخوف موصلي من غياب الرقابة تحت ضغط مادي أو حاجة معينة، بحيث يتم صرف الأموال في مجالات أخرى غير غايتها، من دون تحديد العائد الاقتصادي المطلوب على العملية التنموية للمشاريع الاستثمارية، مشدداً على ضرورة ضبط الموضوع بطريقة صحيحة.

### هل هو باب للتلاعب؟

# توقف الرسائل يثير الشكّ.. و«محروقات» تبرّر: أوقفناها لعدم الإزعاج!

| رامز محفوظ

وردت شكاوى عديدة إلى «الوطن» حول شكوك بوجود تلاعب في مخصصات المواطنين من البنزين بعد توقف وصولهم رسائل حول تفاصيل كل تعبئة، بشكل غير معلن مسبق، وغير مسوّغ، إذ فوجئ عدد من المواطنين بوجود نقص في كمية البنزين المخصصة لهم بين ١٥ إلى ٢٠ ليتراً.

وصرح مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد لـ«الوطن» بأن إلغاء الرسائل التي كانت تصل للمواطنين بعد كل تعبئة من شركة تكامل مؤخراً تم بقرار من شركة «محروقات»، مبيناً أن خدمة الرسائل هذه تقدمها «محروقات».

ولفت إلى أنه بعد إلغاء الرسائل هناك محاولة من قبل شركة «محروقات» حالياً لتوجيه المواطنين للتعرف على تطبيق «وي إن» الذي وضعته الشركة، ويتم من خلاله معرفة الكمية التي تمت تعبئتها، ويتم ذلك من خلال دخول المواطن على ميزة الضبط، ومن ثم رسائل قصيرة، ومن ثم تفعيل، وبالتالي ستصل رسالة التعبئة.

وحول الشكاوى التي وصلت إلى «الوطن» بخصوص موضوع إلغاء خدمة الرسائل بعد كل تعبئة للبنزين وإمكانية أن يكون باباً للتلاعب بالكيل وسرقة جزء من مخصصات المواطنين، نفى أسعد إمكانية حصول حالات تلاعب بهذا الخصوص، مرجعاً ذلك لأن التعبئة تتم بحضور صاحب العلاقة.

ولفت إلى أن المواطن لا يعبئ في الشهر سوى ٣ أو ٤ مرات من مخصصاته المدعومة من البنزين، لذا فإن إمكانية التلاعب أو سرقة الكمية لا يمكن أن تتم، وغير واردة، موجهاً بضرورة تفعيل التطبيق من المواطن الذي يرغب بوصول رسالة له بعد كل تعبئة، وسوف تصل له الرسائل كما كانت تصل سابقاً، منوهاً بأن هذا التطبيق متاح للجميع.

وأوضح أنه مع بداية إصدار البطاقة الذكية للسيارات وبهدف تسهيل أمور المواطنين للحصول على البطاقة الذكية المخصصة للسيارات سمحت شركة «محروقات» لشقيق الشخص الذي يملك السيارة على سبيل المثال أن يأتي بالميكانيك والتأمين الإلزامي ليحصل على بطاقة ذكية، لذا فإنه بعد هذا التسهيلات أصبحت الرسائل تصل إلى رقم شقيق الشخص صاحب السيارة لأنه وضع رقم جواله على البطاقة، وبالتالي أصبح هناك إزعاج لهؤلاء الأشخاص، مشيراً إلى أنه تم إلغاء خدمة الرسائل بناء على شكاوى وردت إلى شركة «محروقات» بهذا الخصوص.

وبين أن استهلاك مدينة دمشق من البنزين يومياً يصل لحدود مليون ليتر، على حين أن الاستهلاك شهرياً يصل إلى ٢٦ مليوناً باعتبار هناك أربعة أيام عطلة لا يتم التعبئة خلالها.

وأوضح أنه بعد تطبيق البطاقة الذكية أصبح استهلاك البنزين يزداد خلال الفترة من ١ إلى ١٥ من كل شهر، أما في الفترة التي تليها، أي حتى نهاية الشهر، فإن الاستهلاك ينخفض حكماً، لافتاً إلى أن الازدحام على محطات الوقود دائماً يكون في ذروته بداية كل شهر، مؤكداً في الوقت نفسه عدم وجود أي دراسة حالياً لزيادة المخصصات غير المدعومة من مادة البنزين.

وعلى صعيد المازوت، أوضح أسعد أن مادة مازوت التدفئة متوافرة ولا صحة لما يشاع عن عدم توزيع الدفعة الثانية من المادة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن توزيع الدفعة الأولى مستمر حالياً وسيكون في خواتيمه في ١٥ الشهر الجاري ومن ثم سيتم البدء بتوزيع الدفعة الثانية.

> أسعد: لا صحة لما يشاع عن عدم توزيع الدفعة الثانية من المازوت

### انتظروا طريقة جديدة لتوزيع مواد «السورية للتجارة»

# نجم لـ«الوطن»: المواد موجودة في المستودعات لا نوزعها بشكل كامل كي لا تنفذ بسرعة!!

| الوطن

اشتكى العديد من المواطنين عدم توافر المواد الأساسية في صالات المؤسسة السورية للتجارة في دمشق وريفها بالكميات المطلوبة، إذ هناك نقص واضح في السكر والرز والزيوت.. وغيرها من مواد أساسية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير «السورية للتجارة» أحمد نجم بأن سبب النقص الرئيس في الصالات هو الإقبال الشديد من المواطنين على شراء المواد من المؤسسة، وخاصة المواد الأساسية كالسكر والأرز والزيوت.

وفيما يخص آليات التوزيع المعتمدة من الصالات، فقد كشف نجم عن آلية توزيع جديدة ومختلفة عن الطريقة المتبعة حالياً، تتم دراستها، ليعلن عنها لاحقاً، وذلك بغية تحقيق توزيع المواد بشكل عادل على المواطنين وبكميات كافية.

وأما بالنسبة لتوزيع المواد على الصالات، فقد أكد أنه يتم وفق عملية مدروسة بغرض إلغاء أي محاولة لاحتكار المواد والاتجار بها من قبل بعض ضعاف النفوس –على حدّ تعبيره– موضحاً أن المواد موجودة في المستودع ولا يمكن توزيعها بشكل كامل كيلا تنفد بسرعة ويستفيد منها التجار.

وبين نجم أن المؤسسة السورية للتجارة تلقت تسهيلات فيما يخص تنظيم عقود من أجل استجرار المواد الأساسية واستيرادها كالأرز والسكر والشاي والزيوت، بينما لم يحدد قيمة المبالغ المرصودة لهذه العملية، مؤكداً أن «السورية للتجارة» لن تستلم أموالاً نقدية جراء تعاقداتها لتوريد المواد، بل سوف تتقدم بفواتير شراء إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وبين مدير فرع السورية للتجارة بدمشق يوسف عقلة أنه يوزع يومياً للصالات التابعة له حوالي ٣٠ طناً من مادة السكر.

وفيما يخص اللحوم فقد أشار إلى أن «السورية للتجارة» رفعت الكميات المخصصة من اللحوم البيضاء والحمراء لتوزيعها على الصالات، وخاصة في فترة الأعياد لكون الإقبال عليها شديداً في هذه الفترة، موضحاً أنه تم رفع الكميات أيضاً لمصلحة المواد الأساسية والمدعومة.

وبيّن أن المؤسسة حددت كميات المواد الأساسية والمدعومة المسموح بيعها بـ٣ كيلو غرام للسكر والأرز، وبموجب البطاقة العائلية عن طريق مدير الصالة حصراً، وذلك بغرض الحدّ من عمليات الاحتكار والاتجار بها من قبل المستغلين.

كما نفى عقلة وجود محسوبيات في عمليات التوزيع، وخاصة لأسطوانات الغاز المنزلي، مبيناً أن السورية للتجارة فرع دمشق لديه الحق في توزيع ألف أسطوانة في جميع الصالات بحسب الحاجة.

من جهته، أكد أمين سرّ جمعية حماية المستهلك عبد الرحمن حبزة لـ«الوطن» أنه لا يوجد نقص في المواد، وإنما تقنين في توزيع المواد الأساسية، وخاصة السكر، مؤكداً وجود زيادة أيضاً في كميات السلل الغذائية الموزعة من قبل المؤسسة السورية للتجارة، وذلك بعد جولة قام بها على عدة صالات.

أما عن الآلية الجديدة لتوزيع المواد المقننة كالسكر والأرز فقد أوضح حبزة أن «السورية للتجارة» على تواصل مع وزارة النفط من أجل دراسة توزيع هذه المواد عبر البطاقة الذكية للاستفادة من تجربتها في هذا المجال، مؤكداً أنه من الممكن الدخول من هذا الباب لتوزيع المواد لاحقاً، لكنه استبعد حدوث ذلك في الوقت الحالي.

### ثمار فتح «نصيب»

## «الجمارك»: ٥٤ ألف سيارة عبرت منفذ نصيب بالاتجاهين خلال ٢٠١٩

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في أمانة جمارك نصيب الحدودية مع الأردن عن تحسن واضح في إيرادات المنفذ للعام الماضي ٢٠١٩، مبيناً لـ«الوطن» أن المؤشرات الأولية تفيد بتجاوز حجم الإيرادات في منفذ نصيب تجاوز خلال العام الماضي ٩ مليارات ليرة، إذ سجلت الأشهر الأخيرة من العام الماضي تحسناً ملحوظاً فيها.

وتوقع المصدر أن يكون العام الحالي ٢٠٢٠ هو المؤشر الحقيقي عن حجم التبادل التجاري مع الجانب الأردني، وخاصة مع اتخاذ بعض الإجراءات والتسهيلات من الجانبين.

وأفاد بأن نحو ٥٤ ألف شاحنة عبرت من الأمانة الحدودية مع الأردن بالاتجاهين بوسطي ١٤٨ سيارة يومياً، على حين تجاوز عدد السيارات السياحية الخاصة وسيارات نقل الركاب ٣٨ ألف سيارة على مدار العام ٢٠١٩، مبيناً أن ٩٠ بالمئة من حمولات الشاحنات التي قصدت الأردن كانت من الخضار والفواكه، وخاصة الحمضيات، وبعض المواد الغذائية مثل المربيات والمخللات المصنوعة محلياً.

ولفت إلى أن حركة التبادل التجاري تسجل تحسناً بشكل تدريجي، وتزداد خلال المواسم الزراعية، مبيناً أن أول من أمس سجل عدد الشاحنات المحملة بالمواد والخضار والمتجهة نحو الأردن ١٦ شاحنة، منها شاحنة محملة بالحمضيات بهدف تصديرها نحو دولة خليجية.

وحول توقف إصدار البيانات الجمركية من أمانه نصيب ومنح الصلاحية لتصديرها عبر الأمانات المحلية، بين أن هذا كان عبارة عن مقترح، ولم يؤخذ به، وأن التوقف لم يدم أكثر من يومين تزامناً مع العطل في نهاية العام، ومن ثم عاد إصدار البيانات كما كان سابقاً من أمانة نصيب، لما فيه من سهولة أكثر على المصدرين والفلاحين، وخاصة للبيانات المتعلقة بالخضار المنتجة في محافظة درعا، حيث من غير المنطقي أن تحمل الشاحنة بالخضار في درعا ثم تتجه لأحد الأمانات الداخلية للحصول على البيانات، مؤكداً أن هذا الموضوع يتم العمل فيه عبر أمانة نصيب ولا يوجد أي مشكلة فيه.

وعن الحالة العامة للمنفذ بين أن الكثير من أعمال التأهيل والصيانة جارية لاستعادة كل الصالات والمنشآت التابعة بهدف تحسين الخدمات المقدمة، وهذا يأتي ضمن خطة عمل واسعة يتم العمل على تنفيذها في منفذ نصيب من إدارة الجمارك بهدف تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة المرور للشاحنات والأفراد مع الجانب الأردني، وخاصة حركة التبادل التجاري من البضائع والمواد التي تسهم في تحقيق منفعة اقتصادية متبادلة للبلدين، مبيناً أن المنفذ بات يشتمل على معظم التجهيزات اللازمة لعمله من مستلزمات فنية وأجهزة وتقانات.

وافتتح منفذ نصيب الحدودي بين سورية والأردن منتصف شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٨، واستؤنفت حركة النقل عبره بعد فترة إغلاق استمرت نحو ثلاث سنوات.

### قرض مليار ليرة لإعادة تأهيل معمل الري الحديث في حلب

# رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: مفاوضات مع إيران حالياً لتصدير زيت الزيتون

| رامز محفوظ

صرّح رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم لـ«الوطن» بأن الحكومة منحت الاتحاد قرضاً بقيمه مليار ليرة سورية من أجل إعادة تأهيل معمل الري الحديث في حلب، والذي دمر من قبل العصابات الإرهابية المسلحة، منوهاً بأن القرض مدعوم في سعر الفائدة.

وبشّر بأن الإنتاج الزراعي سيكون أفضل خلال موسم ٢٠١٩– ٢٠٢٠، مع زيادة مساحات الأراضي المحررة من الإرهاب، آملاً أن يكون هناك هامش ربح جيد للفلاح، مشيراً أنه تمت مناقشة موضوع زيادة هامش ربح الفلاح في عدة اجتماعات مع رئيس مجلس الوزراء لدعم المنتجين.

وأشار إبراهيم إلى أن وضع القمح جيد هذا الموسم، لافتاً إلى أن الإنتاج مرتبط بالظروف الجوية التي تبدو ممتازة حتى تاريخه، والمساحات ازدادت عن الموسم الماضي بسبب تحرير أراض جديدة، إضافة لتأهيل بعض أقنية الري، بحيث أصبحت الأراضي مروية بعد أن كانت بعلية، وأضاف: «نطمح إلى الأفضل في دير الزور في المشروع الخامس والسابع، والإنتاج سيكون أفضل من المواسم السابقة».

وأوضح أن هناك توجهاً من اتحاد الفلاحين لزيادة الدعم الموجه للفلاحين خلال موسم ٢٠١٩–٢٠٢٠، وسيقوم الاتحاد بدعم الفلاحين من خلال الجمعيات.

وبين أنه تم وضع آلية من أجل أن تقوم الجمعيات بدورها، وتلغي دور الوسيط قدر الإمكان، وسيتم تطويرها على مستوى كل محافظة، وعلى مستوى القطر، بحيث تصبح البديل عن دور الوسيط، وتقوم بهذا الدور من المنتج إلى المستهلك مباشرة بحيث تخفف الأعباء عن الفلاحين.

وبالنسبة لتسويق زيت الزيتون، كشف إبراهيم عن وجود مفاوضات حالياً مع الجانب الإيراني لتصديره، وهناك نية لتصدير ٤٠٠ طن منه بشكل مبدئي، مبيناً أن هذا الاتفاق حالياً هو شفهي ولم يتم إبرام أي عقود مع الجانب الإيراني حتى تاريخه، مشيراً إلى أن الاتحاد يقوم حالياً ببيع زيت الزيتون لموظفي الدولة بالتقسيط.

وبخصوص إستراتيجية الدعم الزراعي التي أقرها مجلس الوزراء أمس الأول، لفت رئيس الاتحاد العام للفلاحين إلى أن الحكومة تدعم القطاع الزراعي سواء بمستلزمات الإنتاج أم بمخرجات الإنتاج، أي سواء بالبذار أم الأسمدة، مبيناً أن الحكومة تحاول قدر الإمكان مساعدة الفلاحين، خصوصاً بموضوع الحمضيات والحمص وبعض المحاصيل الأخرى التي تخضع للعرض والطلب.

هذا وكان قد أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية إستراتيجية «الدعم الزراعي» التي أعدتها وزارة الزراعة ضمن سياسة «الاعتماد على الذات» لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتوفير المنتجات الزراعية والغذائية المصنعة من مواد أولية زراعية بأسعار مخفضة للمواطنين وزيادة الصادرات الزراعية وتنافسيتها خارجياً.

وسوف يتم تقديم مشروع تشريعي لإعفاء الفلاحين الذين استفادوا من صندوق تداول الأعلاف من فوائد وغرامات التأخير، وفي حال صدور المشروع على شكل تشريع سيستفيد منه نحو ٧٣ آلف فلاح من مربي الثروة الحيوانية.

> توجه لزيادة دعم الفلاحين خلال موسم ٢٠١٩-٢٠٢٠ عبر الجمعيات